الاقتصاد الإسلامي في حياة الإنسان المسلم

خنساء فاضل علي المولى

ماجستير أصول الدين

إن النظام الاقتصادي في سيرة سيدنا رسول الله صلى الله علّه وسلم هو نظام منفرد متميز متكامل لا يماثله أي نظام قديم أو مستحدث لأنه نظام كامل لا نقص فيه، وهو من إبداع خالق البشر.

لا تناقض بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة في نظر الإسلام، لأن الدولة في التشريع الإسلامي جهاز يكفل تنظيم المجتمع وحمايته، وتوزيع الأدوار على الأفراد ليقوم كل واحد منهم بما يلزم في حياة الأفراد والجماعة من حقوق وواجبات في حدود مبادئ الشريعة، وقواعدها وأحكامها الخالدة التي لا تتوفر القيم الإنسانية الحقة إلا في ظلالها، والدولة في الإسلام ليست دولة الأكثرية أو الأقلية أو الطبقة العاملة أو النبلاء، إذ إن نظام الحكم في الإسلام هو فوق القوميات والعصبيات الجاهلية، وفوق التكتل على أساس روابط العرق واللون أو الطائفية.

نزل القرآن، فكان كتابا لا ريب فيه هدى للمتقين، وما فرط فيه من شيء، أنزل لتدبر آياته فما كان من أحكامه مجملا، كان لا بد من الرجوع إلى بيان من أنزل إليه الذكر ليبين للناس ما أنزل إليهم فقد أمرنا بطاعته لقوله تعالى: **وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا** (الحشر: ٧)، وفي قوله تبارك وتعالى: **وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ** (الأحزاب: ٧).

فكان على رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تبين منه ما كان مجملا، وأن يفسر ما كان منه مُشكلا، وأن يحقق ما كان منه محتملا، فإذا أنشأ حُكما سكت القرآن عن تشريعه، وجبت علينا الطاعات فيه، وما يتنازع فيه وجب رده إلى الله والرسول.

كان نظام الحكم في الإسلام وكذلك الجانب الاقتصادي في سيرة رسولنا الكريم صلى الله عليه وسلم يقوم على النص الإلهي في القرآن الكريم فإن الرسول صلى الله عليه وسلم لا يصدر تشريعا أو سنة إلا في إطار التخطيط الرباني، فالقرآن هو الأصل (الدستور) والسنة (يقصد بها ما صدر عن رسولنا الحبيب صلى الله

عليه وسلم من قول أو فعل أو تقرير فيكون هذا تشريعا)، وهكذا كانت السنة بمثابة ما يدعى اليوم بالقوانين، وقد اشتملت سيرة الرسول صلى الله عليه وسلم في الجانب الاقتصادي على الأحكام العامة وأحكام الصدقات والإنفاق والزكاة والفيء والخمس والخراج والجزية والحسبة والموازنة بين نفقات الدولة ومواردها وغير ذلك.

ونرى من خلال هذه الرحلة الموجزة من سيرة نبينا ومعلمنا صلى الله عليه وسلم قيمة العلم ليس في قواعده وقوانينه، بل وهي مهمة في أهدافه وسلوكه الأخلاقي أيضا، ولذلك يعتمد علم الاقتصاد الإسلامي على القيم الأخلاقية، وعلم الاقتصاد له نظرة خاصة للمال الذي يعتبره وسيلة لا غاية، وأنه ميدان استخلاف لا إستقلال، وهو أكثر العلوم الاجتماعية ملامسة لحقوق الإنسان، فبكفاءته وعدالته يسعد المجتمع والعكس صحيح جدا؛ لأنه مرتبط بأهداف سامية تجعله عبادة تنظم حقوق وواجبات العمال، ومن صور القيم الأخلاقية منع المالك من استعمال ماله فيما يضر بالغير، وتحريم تنمية المال بالربا، وكذلك تحريم الغش والاحتكار، والنهي عن الاستهلال والشح.

وكأمثلة ونماذج على ربط حياة المسلم التشريع بالاقتصاد الإسلامي:

١. الربا: تعريف الربا وحكمه، ودليل الحكم، وتحديد المعاملات الربوية، وكل ما يناقشه التشريع عندما يكون الربا مرحلة البحث، هذه العناصر كلها مستنبطة من أدلة التشريع الإسلامي لهذا الموضوع الاقتصادي.

مرحلة التشريع الاقتصادي تعطي حكما، وهذا الحكم ينشئ واقعة اقتصادية أو يكون له آثاره على الواقع والمتغيرات الاقتصادية، من أمثلة ذلك أن تحريم الربا له أثره على عرض النقود؛ لأنه بإعمال تحريم الربا فإن المصارف التجارية لا تصدر نقودا، وهكذا البعد في دراسة الربا لا يمكن اعتباره فقها، وإنما هو أثر اقتصادي للتشريع.

٢. الاستهلاك: تكلم الفقهاء عن استهلاك المسلم للسلع والخدمات سواء باستخدام هذا المصطلح، أو بمصطلحات أخرى.

وكمثال عما قاله فقهاء الشريعة الإسلامية عن هذا الموضوع، يقول الإمام الشيباني: (مسألة الإشباع) على أربعة أوجه: ففي مقدار ما يسد به رمقه، ويتقوى على الطاعة، هو مثاب غير معاقب، وفيما زاد على ذلك إلى حد الشبع هو مباح له محاسب على ذلك حسابا يسيرا بالعرض، وفي قضاء الشهوات ونيل اللذات من الحلال هو مرخص له، محاسب على ذلك، مطالب بشكر النعمة، وحق الجائعين، وفيما زاد

على الشبع فإن الأكل فوق الشبع حرام، هذا الذي قاله الإمام الشيباني هو من التشريع الاستهلاك في الإسلام، وهو بهذا يدخل في الاقتصاد الإسلامي في مرحلة التشريع الإسلامي (الاقتصادي والمالي) .

فهذه الأحكام المنظمة للاستهلاك تنشئ واقعة اقتصادية، أو تعكس نفسها في المتغيرات والظواهر الاقتصادية، دراسة هذه الوقائع والمتغيرات الاقتصادية التي أنشأها الاحكام التشريعية، أو تأثرت به، تدخل في علم الاقتصاد الإسلامي .

لقد أصبح الاقتصاد الإسلامي محل اهتمام الكثير من الباحثين من المسلمين وغيرهم، مع إقامة بعض المؤسسات الإسلامية كالبنوك وبيوت الزكاة ومؤسسات التأمين وغيرها .